بيان جمهورية مصر العربية

أمام اللجنة السادسة

حول البند رقم ٧٩ المعني بالمساءلة الجنائية لموظفي الأمم المتحدة وخبرائها الموفدين في بعثات

- بداية يود وفد مصر الإعراب عن تأييد بياني إيران نيابة عن الدول أعضاء حركة عدم الإنحياز والجابون نيابة عن الدول أعضاء المجموعة الأفريقية.
- نود أن نتقدم بالشكر إلى السكرتارية على التقارير التي أعدتها والتي سوف تُتخذ كأساس للنقاش حول هذا البند الهام، حيث نلحظ هذا العام أن التقارير أكثر عمقاً وتتضمن معلومات أكثر وفرة مقارنة بالأعوام السابقة.
- وإضافة إلى ما أُشير اليه ببياني إيران وجامبيا، أود الإشارة إلى أنه بمبادرة مصرية، إعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة بالتوافق القرار رقم A/Res/72/312 بعنوان "الاستغلال والانتهاك الجنسي: تنفيذ سياسة عدم التسامح"، حيث يهدف في الأساس إلى تجنب ومنع الإستغلال الجنسي في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.
- ونود التأكيد في هذا الصدد على أن مصر ملتزمة بدعم جهود سكرتير عام الأمم المتحدة في تنفيذ سياسة عدم التسامح إزاء حالات الاستغلال والانتهاك الجنسي، خاصة في إطار عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، مشيراً إلى أن إدراج الموضوع على جدول أعمال الجمعية العامة يوفر المجال لطرح رؤى جميع الدول الأعضاء، وخاصة الدول المساهمة بقوات في عمليات حفظ السلام الأممية.
- ونود الإشارة كذلك إلى أن انضمام الرئيس المصري لمبادرة "دائرة القادة"، على هامش مشاركة سيادته في أعمال الشق رفيع المستوى للجمعية العامة عام ٢٠١٧، فضلاً عن مشاركة سيادته آنذاك في الاجتماع رفيع المستوى الذي عقد بالأمم المتحدة حول تجنب ومنع الإستغلال الجنسي في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، هي أمور تعكس إهتمام مصر بمكافحة تلك الجرائم. إضافة إلى ذلك شارك السيد الرئيس في الحدث رفيع المستوى الذي عُقد على هامش فعاليات افتتاح الدورة الـ ٧٣ للجمعية العامة للأمم المتحدة يوم ٢٥ سبتمبر ٢٠١٨، بشأن إعلان الإلتزامات المشتركة لعمليات حفظ السلام، وهي أمور تتماشى مع توجهاتنا الوطنية، خاصة مع دور مصر الرائد في مجال حفظ السلام على مدار العقود المنصرمة، باعتبارها من كبار الدول المساهمة بقوات عسكرية وشرطية في عمليات حفظ السلام حول العالم، وبشكل أخص في القارة الأفريقية.
- وفي النهاية أود الإشارة إلى تلقي الحكومة المصرية شهادة اعتراف وتقدير لجهودها في تنفيذ سياسة عدم التسامح، حيث تم ادراج تلك الجهود ضمن الجزء المخصص لأفضل ممارسات الدول الأعضاء للوقاية والتصدي لجرائم الانتهاك والاستغلال الجنسي في تقرير السكرتير العام المعنون "الإجراءات الخاصة بالحماية من جرائم الاستغلال والانتهاك الجنسي" العام الماضي، وتتمثل تلك الممارسات في سرعة انجاز التحقيقات والتوصل إلى تحديد المسؤوليات وإنزال العقاب، حال ثبوت الجريمة، وذلك في زمن قياسي.

وشكراً